من عمر الحكومة.

أمـا في المجـال الاقتصـادي ـ الاجتمـاعي، فسوف تعمل الحكومة على:

(...)

١٧ ـ (أ) تقليص التبعية الاقتصادية للدولة، من طريق تخفيض العجـز في ميـزان المـدفوعات، وزيادة الصادرات وتقليص الواردات. (ب) الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واجراء تخفيض اضافي في معدل التضخّم. (ج) استئناف النمو الاقتصادي من خلال الحفاظ على عمالة كاملة. (د) تغيير بنية الاقـتـصـاد، من طريق زيـادة افـرع الانتـاج والصـادرات على أسـاس المنـافسة، وتقليص دور القـطاع العـام، والتقليـل من تدخّـل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

الى جانب هذا الاتفـاق، بشقيـه، ذكر بعض المصادر الصحافية ان هناك مذكرة تفاهم بين رئيس الحكومة والقائم بأعماله، تمّت صياغتها بالنظر الى وجود نقاط اختلاف عديدة بينهما، وذلك لتلافي تكرار التـوتّـر في العـلاقات بينهما، الذي ميّز فترة ولاية الحكـومـة السـابقة. وينص البند الاول في مذكرة التفاهم على ان القرارات المتعلّقة بمواضيع سياسية وأمنية أساسية، سواء أعلنية كانت أم سرية، لا يتم اتخاذها الاّ بموافقة رئيس الحكومة والقائم بأعماله. وينص البنـد الثـاني على ان المناقشات التمهيدية لدى رئيس الحكـومـة، توطئـة لاتخـاذ قرارات في الحكومة او في مجلس الوزراء المصغّر السياسي ـ الامني، بشـأن مواضيـع رئيسـة في المجـالات السيـاسية والامنية، يجب ان تتمّ بحضور القائم بأعمال رئيس الحكومة. وينص البند الثالث على ان كل معلومـة سيـاسيـة ـ أمنيـة ـ استخباراتية ـ استـراتيجيـة يتلقـاها رئيس الحكومة بشكل جادّ وكتابي، ينبغي ان تسلّم، في الوقت ذاته، الى القائم بأعـمـاله. كذلك، فالمعلومـات الشفهيـة، في هذه المواضيع، التي يطلع عليها رئيس الحكومة، ينبغي ايصالها، من حين الى آخر، الى علم القائم بأعماله. وينص البند الاخير في مذكرة التفاهم على انه ينبغي على رئيس الحكـومـة، ووزيـر الخارجية [هكذا في النص، لكن يبـدو ان المقصـود وزير المالية ـ أي بيرس] اللذيـن يجتمعـان مع رؤسـاء الدول، او مع شخصيـات أخـرى رفيعـة المستوى من دول أجنبية، ان يقدم كل منهما الى الآخر تقريراً كاملاً عن تلك المحادثات (**هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٨٨).

التشكيلة الحكومية

على أسـاس هذا الاتفـاق، بشقيه التنظيمي والسيـاسي، تمّ تشكيـل حكـومـة الوحدة الوطنية الموسّعة، برئاسة شامير، من الليكود والمعراخ، مع الاحتفاظ ببعض الحقائب والمناصب للكتل الدينية الراغبـة في الانضمام الى الائتلاف. وازاء تصميم الليكود والمعراخ على المثول أمام الكنيست في اليوم ذاته الذي تمّ التوقيع فيه بشكل نهائي على الاتفاق الائتـلافي، سارعت كتـل المفدال وشاس واغودات يسرائيـل الى اعـلان موافقتهـا على المشـاركـة في الحكومة الجديدة. وتبعاً لذلك، حصلت شاس على حقيبتـين في الوزارة الجـديـدة، همـا الداخليـة والاستيعـاب. أمّـا المفـدال، فتمثـل في الحكـومة بوزيـرين، احدهما بدون حقيبة، على ان يصار الى تسمية مرشحيه لاحقاً بعد اتخاذ قرار بهذا الشأن في مركز الحزب. أمّا اغودات يسرائيل، فلم تمثّل في الحكـومـة، على الرغم من مشاركتها في الائتلاف. وخصّص لها منصبا نائب وزير؛ الأول مسؤول عن ادارة حقيبة العمل والرخاء الاجتماعي التي احتفظ بهـا شامير؛ والثاني نائب وزير في وزارة الاقتصاد والتخـطيط، مسؤول عن موضوع الشقق للايجار (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٨). الى ذلك، أُدخل بعض التعـديـلات على الاتفـاق الائتـلافي، وكذلك بالنسبـة الى توزيـع الحقائب. فقد تقرر، صبيحة مثول الحكومة في الكنيست، توسيع الطاقم الوزاري المختص ببحث المبـادرات السيـاسيـة من أربعة أعضاء الى ستة، حيث اضيف اليه كل من دافيد ليفي واسحق نافـون، اضـافـة الى شامير وبيرس ورابـين وارنس. امّـا على صعيـد توزيع الحقائب، فكانت صيغتها النهائية على الشكل التالي: اسحق شامـير، رئيسـاً للحكـومـة وزيـراً للعمـل والرخاء الاجتماعي (ليكود)؛ شمعون بيرس، قائماً بأعمال رئيس الحكومة وزيراً للمالية (العمل)؛ دافيد ليفي، نائبـاً أول لرئيس الحكـومة وزيراً للاسكان والبناء وقائماً بأعمال رئيس الحكومة، في حالة غياب رئيس الحكـومـة والقائم بأعماله (ليكود)؛ اسحق رابين، وزيـراً للدفـاع (العـمـل)؛ موشي ارنس، وزيـراً